

نظام الحكم في المغرب في ضوء التغيير في المنطقة العربية

أ.م.د. سداد مولود سبيع*

المخلص

يعالج البحث اشكالية مهمة تتمثلة بطبيعة العلاقة بين النظام الحاكم في المغرب والمعارضة ولاسيما الاسلامية في ظل التطورات الاقليمية العربية بعد العام ٢٠١١، التي استطاع النظام السياسي المغربي التعامل مع هذه الازمة بدقة ودرجة عالية من الدبلوماسية، والامر لا يقف عند هذه النقطة فحسب، بل يمتد الى طبيعة المجتمع المغربي الذي يمتاز بتقديسه للملكية الدستورية، فضلا عن التأثيرات السلبية للمتغيرات العربية بعد العام ٢٠١١، على اغلب البلدان التي جرت بها التغييرات التي عززت قناعة المواطن المغربي بأهمية الحفاظ على النظام الحاكم فيها حفاظاً على الاستقرار السياسي والوحدة الاجتماعية والوطنية فيها.

* مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

The Morocco systematic ruling in changing at Arabic area

Dr. sudad mawlood Sabea

Abstract:

Handles Find problematic task of course the relationship between the ruling regime in Morocco, especially the Islamic opposition in light of regional developments Arabic after the year ٢٠١١, which was able to Moroccan political system to deal with this crisis, with high accuracy and degree of diplomacy, and it's not just stop at this point, but extends to the nature of the Moroccan society, which is characterized Ptkadish constitutional monarchy, as well as the negative effects of the Arab variables after the year ٢٠١١, most of the countries that have taken place by the changes that have strengthened the conviction Moroccan citizen the importance of preserving the regime in order to preserve the social and political stability and national unity in It.

المقدمة

قدم النظام السياسي المغربي نموذجاً متقدماً في إدراك التغييرات التي يجب أن يجريها النظام السياسي على هيكلية استجابة لاحتياجات الداخل وضغوط البيئة الإقليمية، مع الحفاظ على أسس ومتطلبات النظام الحاكم الذي يركز على الملكية، بمعنى إن النظام السياسي في المغرب أراد أن يمزج بين الحداثة والمحافظة على الأسس التقليدية في الحكم، في مسعى للحفاظ على شرعيته وصيانة استقرار البلد من أي هزات داخلية قد تزيد الضغوط على الملك. ويُعد النظام السياسي المغربي ثاني نظام عربي يعطي حيز بين النظام والمعارضة بعد النظام المصري. رغم أسلوب القمع المتبع ضد بعض حركات المعارضة. إلا أنه يعطي حيزاً للعمل السياسي المعارض لكن بعد احتوائه وإدماجه ضمن مؤسسات النظام. وأبرز أوجه المعارضة، هي المعارضة الإسلامية بشقيها المعتدل والمتشدد، التي نجح النظام باحتواء المعتدل منها، وهذا ما بدا واضحاً في مطالبها بعد في ٢٠/شباط/٢٠١١ بالإصلاح وليس إسقاط النظام.

لذا فإن البحث ينطلق من إشكالية مهمة أساسها إن المعارضة الإسلامية أصبحت أكثر أشكال المعارضة تهديداً للنظام الحاكم، لاسيما بعد موجة التغييرات السياسية العربية التي باتت تعرف "بالربيع العربي" التي انطلقت مقبلاً العام ٢٠١١. وفي ضوء هذه المشكلة فإن البحث ينطلق من فرضية: درجة تفاعل وانفتاح النظام الحاكم في المغرب على المعارضة سيصب لصالح دعم وتقوية أركان النظام الحاكم، لاسيما مع سقوط حاجز الخوف أمام الجماهير العربية بعد العام ٢٠١١. واستجابة لغنوان البحث فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب من خلال البحث في مداخل النظام السياسي المغربي، ودراسة المعارضة الإسلامية وكيفية تعاملها مع النظام الملكي وآلية النظام

الملكي في دمج بعضها وإقصاء البعض الآخر، واثّر تغييرات "الربيع العربي" على النظام الحاكم فيها.

المطلب الأول : مداخل البحث في النظام السياسي المغربي

يتسم النظام السياسي المغربي بمركزية المؤسسة الملكية وسمو الملك على باقي المؤسسات والفاعلين ، فهو راعي الشأن العام والحياة الدينية ، وهو حامي الملة والدين حسب تعبير الدستور ، وهو الحافظ للوحدة الترابية والوطنية للأمة ووحدتها المذهبية . والملكية في المغرب العربي تشكل بلا شك حجر الأساس لهذا النظام وقلبه ، والسلطة التنفيذية داخل النظام السياسي المغربي تمارس دوراً محورياً. كما إن النظام المغربي ليس نسقاً مغلقاً يمكن أن تغيب فيه المؤثرات الخارجية فهو شديد الحساسية للتغيرات الداخلية والخارجية؛ ولعل هذا ما يبرز عملية الإنفتاح في الدائرة التقليدية لصنع القرار على نوع من المبادرة والتدابير والأفعال ذات الطابع الليبرالي ، بل وسادت تصورات وممارسات قد تؤشر إلى احتمالية الإنتقال نحو الديمقراطية^(١). هذا الإنفتاح و الإنتقال إزداد بعد حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١ ، وأصبحت مطالب الديمقراطية والإصلاح تجسد صدى المطالبة بها داخل المغرب ، الذي كان النظام السياسي يدرك أهمية إجراء الإصلاح إستجابةً لمتطلبات الداخل وضغط الخارج ، لذا فمن أجل فهم نظام الحكم في المغرب فمن الضروري البحث في قضايا الإصلاح والتحول الديمقراطي.

أولاً: قضية الإصلاح السياسي

لم تكن مطالب الإصلاح في النظام السياسي المغربي قضية حديثة ومسألة مستجدة ، بل عُد إشكالية قديمة وجديدة في آن واحد ، وتنهض على جملة معطيات، يُعد فهمها مفتاحاً لإدراك إتجاه الإصلاح وأبعاده. يتعلق المعطى الأول بقديم المؤسسة الملكية وتطورها العميق مع الدولة ، ففي الإدراك الجمعي يغدو الفصل عصياً بين المؤسستين. في حين يخص الثاني الجانب الوطني

للملكية، إذ خلافاً لنظيراتها من الملكيات الموسومة المتمتعة بالشرعية الوطنية، تميزت الملكية المغربية منذ عام ١٩٤٤ بانحيازها الواضح إلى المشروع الوطني حيث تعاقبت ضمناً مع النخبة والاحزاب الوطنية حول انهاء نظام الحماية الفرنسية على المغرب واسترداد السيادة ، وهذا ما حصل في عام ١٩٥٦، حيث تم التوقيع على اتفاقية الاستقلال ، وأفق استكمال بناء الدولة الوطنية المستقلة. أما المعطى الثالث فيخص ميزة ينفرد بها المغرب دون سواه من الأقطار، إذ خلافاً للدول التي استحوذت حركاتها التحريرية، أو بعض منها، على السلطة بعد الإستقلال، إستعادة الملكية المكانة التي فقدتها بفعل الإستعمار، بل أشرتت الحركة الوطنية عودة الملك محمد الخامس المنفي للشروع في مفاوضات الاستقلال. غير إن هذا العنصر لا يجب ان يحجب معطى آخر على درجة بالغة الأهمية، هو أن بقدر ما تمتعت الملكية بمشروعية دينية وتاريخية بالقدر نفسه حظيت الحركة الوطنية بالمشروعية أهلتها أن تكون طرفاً أساسياً إلى جانب الملك، وشريكاً طبيعياً في اقتسام السلطة وممارستها^(٢).

لم يخلق التوافق الضمني الحاصل بين المؤسسة الملكية والحركة الوطنية تراضياً حول فلسفة بناء الدولة وإقامة مؤسساتها^(٣). وهذا ما أفرز صراعاً على السلطة واختلافاً كبيراً حول شكل النظام ونوع الملكية المعتمدة. وفي محاولة لتفادي الإصطدام وتكريس هيمنة الحزب الواحد، إندفع الملك لإحتكار السلطة التنفيذية من خلال لعب الدور المحوري في التدبير السياسي ، وحمل مشغل تسيير شأن الأمة. كل ذلك لم يكن ليتم دون الدخول في إحداث مؤسسات ، كمؤسسة الجيش، وتحجيم عامل الحركة الوطنية، عبر تفكيك جيش التحرير الوطني، بالتصفية والقمع والاحتواء وشن المؤسسة العسكرية الحديثة التكوين حملات عسكرية لا تخلو من إراقة الدماء. هذا الصراع المحتدم ، دفع الملكية إلى التفكير في وضع دستور يؤطر وينظم الحياة السياسية والعلاقة بين الحاكمين والمحكومين ويجدد اختصاصات السلطات لكنه لم يتقدم نظراً إلى مقاطعته من قبل الاتحاد الوطني للقوات

الشعبية. لكن هذا التطور الذي تبناه محمد الخامس للملكية خلال المدة الممتدة من (١٩٥٦-١٩٦١)، لم يكن التصور نفسه الذي جسده الحسن الثاني بعد وصوله الى الحكم، إذ سعى إلى إسباغ الطابع الإمتيازي للملكية داخل الحقل السياسي المغربي، وعمل على تكييفها وآليات الديمقراطية، مع الحفاظ على جوهرها، في إن الملك يحكم ويسود، بعد التصفيات التي قام بها ضد قادة جيش التحرير وعناصره، التي جعلت القصر سيداً دون منازع؛ وهو ما جعل مرحلة الستينيات تتميز بصراع سياسي حاد وأحداث دموية، طبعت الذاكرة بالدم. لكن مع إحتدام الصراع الإجتماعي والإقتصادي، ومقاطعة دستور ١٩٧٠ البرلمان الناجم عنه، اتجهت الأزمة السياسية نحو الانفراج من خلال مفاتيح الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي بإجراءات قانونية تروم بناء دولة المؤسسات المشروعة، التي قسمت الى مرحلتين ^(٤):

١- المرحلة الممتدة من ١٩٧٤-١٩٩٠

تميز الظرف السياسي في بداية السبعينات بإدماج الحكم للمعارضة السياسية بعد قبول قواعد اللعبة السياسية، وهي الاعتراف بالقواعد الشكلية، كقدسية الملكية والاسلام، والقواعد غير المكتوبة كالإجماع حول الثوابت وتحديد الاختيارات الوطنية. وأدت قضية الصحراء الغربية عام ١٩٧٤، وإرسال كتيبة جنود مغاربة إلى الجولان عام ١٩٧٣ إلى تمتين الجبهة الداخلية عبر ما يسمى "الإجماع الوطني". لكن مع إجراء الانتخابات التشريعية عام ١٩٧٧ التي أتمت بفقدان الطابع التنافسي وعدم الإعلان عن نتائجها وعدم نزاهتها. عادت الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالتأزم مرة أخرى، فمع إنطلاق أنتفاضة الخبز في عام ١٩٨١ وقبول المغرب بإعادة جدولة مديونيته الذي إمتد من ١٩٨٣-١٩٩٣، التي دفع الشعب المغربي كلفتها مالياً واقتصادياً واجتماعياً. هذه الأوضاع دفعت المغريين للخروج عن صمتهم بمظاهرات زاحمة خلال مدة الثمانينيات وبداية التسعينيات؛ وهو ما أعطى مؤشراً للمعارضة لتنظيم نفسها؛ باستغلال هذه الأحداث ومساندة الشعب الفلسطيني والتضامن مع الشعب العراقي اثناء حرب الخليج.

٢- مرحلة ١٩٩٠-١٩٩٩

كان للتحولات السياسية والجيو- استراتجية على المستوى العالمي المتمثلة بسقوط جدار برلين وانتهاء حلف وارشو وتفكك الاتحاد السوفيتي، الذي افضى الى هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على هرم النظام الدولي. الذي تزامن معها دعاوي الولايات المتحدة الامريكية لفرض الديمقراطية على بلدان عالم الجنوب، وما رافقها من ضرورة الاخذ بالتعددية السياسية والحزبية واجراء انتخابات بصورة منتظمة في تلك البلدان.

تزامن هذا مع ضغوط داخلية سياسية كان لها دوراً في تنظيم المعارضة البرلمانية، وهيكلية المجتمع المدني، والدفع نحو المطالبة بإصلاح سياسي وإداري وقضائي يواكب تيار العولمة، مما جعل النظام يُقدّم على تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وجعله شرطاً للإعفاء عن المعتقلين السياسيين ١٩٩١. والإعلان عن دستور ١٩٩٢، الذي أعلن في ديباجته عن تشبث المغرب بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليه عالمياً، تلاه الإفراج عن المعتقلين السياسيين العفو عن المنفيين، وعلى الجانب المؤسسي تم إحداث وزارة حقوق الإنسان، وتنصيب المجلس الدستوري كآلية ديمقراطية للمراقبة الدستورية بما فيها القوانين الانتخابية.

ثانياً: آليات التحول الديمقراطي

تميز عقد التسعينيات من القرن العشرين بكثافة المبادرات الإصلاحية، لأجل التحول نحو الديمقراطية، فقد تم مراجعة الدستور ثلاث مرات في الاعوام التالية (١٩٩٢-١٩٩٥-١٩٩٦)، إستناداً الى توافقات بين المؤسسة الملكية والأحزاب سلبية الحركة الوطنية مجسدة بالكتلة الديمقراطية^(٥). وقد أراد الملك من هذه التعديلات تخويل الحكومة أستقلالاً أكبر، وتوسيع اختصاصات البرلمان وتقوية سلطانه، سواء فيما يخص الحكومة، أو فيما يتصل بالاحترام اللازم للقانون. وبهذا فقد أقر الدستور مسؤولية الحكومة أمام كل من الملك ومجلس النواب بعد ان كانت هذه القضية محط خلاف تشكيك من قبل المعارضة^(٦).

كما تم إصلاح قانون الانتخابات (مدونه الانتخابات) على قاعدة التراضي بين القوى السياسية الرئيسية في البرلمان، إذ أستبدل نمط الاقتراع الأحادي الأسمى الأكثر على دورة واحدة، بالاقتراع اللائحي النسبي^(٧). هذه التعديلات أوجدت نوع من الإنفتاح السياسي بين الحكومة والمعارضة، الذي جعل بعض فصائل المعارضة تتحول من معارضة للحكم الى معارضة صرفة للحكومة. تلاها تشكيل حكومة التناوب التوافقي المنبثقة عن نتائج الانتخابات التشريعية لعام ١٩٧٧، بقيادة عبدالرحمن اليوسفي. واستطاعت هذه الحكومة أن تحدث تطوراً إيجابياً في مؤسسة الحكومة، ومغائراً للحكومات السابقة، ولعل أبرز هذه النجاحات يكمن في المساهمة في تعزيز إستقرار البلاد وأمنها وضمان إنتقال الحكم في المغرب بظروف سلسلة بعيدة عن كل الهزات والتوترات التي عرضها تاريخ إنتقال الحكم في المغرب^(٨).

لكن، إذا ما أريد تحليل التحول نحو الديمقراطية في المغرب بوجهة نظر مغايرة، وتفسير أكثر دقة، فإن حكومة التناوب التوافقي التي تشكلت في ١٤ / آذار / ١٩٩٨ لم تكن أحد مقومات الديمقراطية التوافقية، أو تجسيدا لواحد من تجلياتها فهي وأن ضمت تحالفاً من سبعة أحزاب سياسية: الإستقلال والإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية، والتجمع الوطني للأحرار، وحزب التقدم والاشتراكية، وجبهة القوى الإشتراكية والحزب الإشتراكي الديمقراطي، والحركة الوطنية الشعبية. إلا إنها ظلت بعيدة عن مفهوم "الكارتل الحكومي"، إذ ينهض مفهوم الكارتل الحكومي على خلفية إتاحة فرصة المشاركة لكل عناصر المجتمع المتعدد من دون أن تكون هناك هيمنة للأغلبية على الأقلية، فلأقلية في الديمقراطية التوافقية حق النقض أو الاعتراض. وفي الحالة المغربية لازال الملك هو محور العملية السياسية، فالخطب الملكية المفسرة لمضامين التوافق، تسعى دائماً لطمأنة الجميع أغلبية ومعارضة، على ضمان حسن سير اللعبة السياسية إن قبلت الأطراف المعنية بالتناوب مشروعاً للإنتقال من المعارضة الى ممارسة السلطة^(٩). بمعنى إن ديمقراطية التناوب التوافقي جاءت كاشتراط على القوى السياسية

بضمان دخولهم في الحكومة، ومشاركتهم العمل السياسي بدل إقصائهم خارج العمل السياسي.

تدعيماً لهذا الرأي، فإنه يمكن تفسير ديمقراطية التناوب التوافقي "بالصفة السياسية" بين الملك وأحزاب المعارضة الوطنية، تمكن الطرفين من إجراء هدنة سياسية تعيد الاعتبار لقيم التوافق والحوار وبناء الثقة، وتحافظ على الباب مشرعاً أمام فرص التغيير الديمقراطي^(١٠).

بيد أن هنالك رأي لعدد من الباحثين يرى أن ما حققه النظام السياسي في المغرب مقارنةً بباقي النظم العربية يُعد تقدماً ملحوظاً. كذلك بالمقابل، إن أي نظام سياسي يسعى للمناورة مع المعارضة بما يخدم مصالح الدولة العليا، هذا إذا ما أضفنا إليه أن أغلب المعارضة السياسية في الدول العربية غير ناضجة فكرياً، وذات توجهات شخصية تخدم مصالحها الخاصة، وليس المصالح الوطنية.

فضلاً عن هذا، وفي مسعى للتأكيد على الإستمرار في نهج الإصلاح والتحول باتجاه الديمقراطية، فقد قاد الملك محمد السادس تغييراً سياسياً - اجتماعياً وحقوقياً غير مسبوق. فقد واصل الانتقال من بلاده من حكم ملكي مطلق إلى نظام ملكي دستوري، يملك فيه الملك ولكنه لا يحكم، تاركاً السلطة التنفيذية لحكومة منتخبة، يتم مراقبتها ومحاسبتها بواسطة برلمان منتخب. كما بادر الملك بخطوات بارزة في الإصلاح خلال العام ٢٠٠٤ تمثلت بتشكيل هيئة الإنصاف والمصالحة^(١١). فبتاريخ ٦/ تشرين الثاني ٢٠٠٣ صادق الملك على توصية تقدم بها المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان تقضي بإحداث الهيئة غير القضائية، مما يعني أن ليس من صلاحياتها إثارة المسؤولية الفردية عن الانتهاكات، بل وظيفتها البحث والتحري والتحكيم والإقتراح، أما إختصاصها الزمني فيغطي المدة الممتدة من أوائل الإستقلال إلى حين المصادقة على إحداث "هيئة التحكيم المستقلة" لتعويض ضحايا الإختفاء القسري والإعتقال التعسفي. ويُعد الإعلان عن تشكيل

هذه الهيئة نموذجاً للإعتذار لثلاثة أجيال من المعتقلين من الضحايا وتضع تاريخها رهن حقهم في المحاسبة^(١٢).

الخطوة الأخرى التي اتخذها الملك باتجاه التحول نحو الديمقراطية تمثلت بالمصادقة على مشروع قانون الأحزاب في ١٧/مارس/٢٠٠٥ الذي من شأنه المساهمة في إعادة هيكلة المجال الحزبي في المغرب. إذ ظلت مسألة تأسيس الأحزاب السياسية وتنظيمها خاضعة لقانون الجمعيات المتضمن في مرسوم الحريات العامة الصادر في عام ١٩٥٨، وهو ما دفع الفاعلين السياسيين الى الانتباه الى أهمية أن يكون للأحزاب تشريع خاص بها مستقل عن باقي الهيئات والتنظيمات الحكومية وبقوانين الحريات العامة^(١٣).

المطلب الثاني: المعارضة الإسلامية وعلاقتها بالنظام الحاكم في المغرب

شهد العالم الإسلامي على اتساعه منذ مطلع عقد السبعينيات من القرن الماضي تنامياً للتيار الديني، عبر عن نفسه في ظهور عدد مسبق من الحركات الإسلامية التي تطرح نفسها - بأسم الإسلام - على الساحة السياسية بديلاً للطروحات الأيديولوجية الأخرى. بدعوى إخفاق تلك الطروحات في النهوض بأعباء التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية واحترام الحقوق السياسية، وبديلاً عن الأنظمة السياسية سواء باستخدام العنف أو من خلال استخدام القواعد العامة لتداول السلطة. هذه الحركات تتفاوت من حيث القوة والضعف والتأثير من بلد إلى آخر لكنها لم تستوف بعد حقها من الدروس والتمحيص والإستقصاء؛ وجزء من إشكالية عامة هي جدلية السياسي والإسلامي^(١٤). إلا إن أغلب هذه الحركات تنقسم الى: حركات إسلامية معتدلة قبلت بالعمل السياسي، وحركات إسلامية متشددة رفضت العمل السياسي وارتضت موقف رافض للعمل السياسي برمته والأنظمة الحاكمة بمؤسساتها الحالية كافة؛ وبعض أجنحة هذا التيار تسعى لتغيير الواقع عبر حمل السلاح، أما الجناح الآخر منه فقد رفض حمل السلاح وقبل بمعارضة النظام السياسي.

إلا إن الحالة المغربية، وإن شهدت بروز حركات إسلامية مختلفة التوجهات- لكنها تشهد حركات إسلامية مسلمة فاعلة داخل المغرب، وإن كان هذا لا يعني خلو المغرب من الحركات الإسلامية المسلحة فهناك بعض أذرع هذه الحركات وهي جزء من "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي" الذي تأسست منتصف العقد الأول من القرن الحالي، ويتمركز جنوب الصحراء لدول الشمال الأفريقي .

أولاً: حركات المعارضة الإسلامية في المغرب

تنقسم المعارضة الإسلامية، الأبرز على الساحة المغربية، إلى تيار راديكالي، ممثلاً في "جماعة العدل والإحسان"، فضلاً عن تنظيمات إسلامية أخرى "حركة البديل الحضاري والحركة من أجل الأمة". وهناك تيار معتدل ممثلاً بحزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح^(١٥). وهذا الحد الفاصل بين الاعتدال والراديكالية هو أساس المشاركة من عدمها في العمل السياسي

١- تيار المشاركة: حزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح

شهد مسار التطور التاريخي لحزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح مسالك معقدة. وعلى الرغم من أن إطار هذين الفصلين يحرصان، من الناحية النظرية، على إقامة نوع من الفصل الوظيفي بحيث يختص الحزب بالملف السياسي وتركز الحركة على الواجهة الاجتماعية والنشاط الدعوي، إلا أنه من الناحية العملية هناك تداخل شديد وتناغم قوي بينها. ولعل هذا يعود إلى مجموعة من الشخصيات المتكافئة من حيث السلطة والتأثير التي أسست خليتها الأولى في عام ١٩٨٢. أما فيما يتعلق بالخطوط العامة لمنظومتها الفكرية، فإنها تتوجه نحو هدف واحد هو: الاندماج في الحقل السياسي، تمهيداً لإحتلال موقع مفصلي فيه^(١٦).

ينطلق هذا التيار من منهج التغيير الحضاري الإسلامي، لأنه يهدف إلى بناء الإنسان وإعادة إحياء الثورة الروحية التي أتى بها. بما فيها طبيعة الأزمة التي تعيشها الأنظمة والمجتمعات العربية الإسلامية. وتعزو طبيعة الحركة إلى التراجع الحضاري الذي شهدته المجتمعات العربية الإسلامية التي

بدأت بتعطيل حركة العقل المسلم وإفقال باب الاجتهاد، ما انعكس على المجتمع الذي أصبح يتخبط في أزمة تاريخية - حضارية كان من نتائجها تدني وتراجع أهمية الدين كمرجعية على مستوى الحكام والمحكومين^(١٧).

فيما يتعلق بموقف حركة التوحيد والإصلاح من المشاركة السياسية، وهو موضوع البحث - فإن الحركة تؤمن بالمشاركة السياسية والعمل في ظل الشرعية القانونية إدراكاً من الحركة بأهمية العمل السياسي في التغيير الاجتماعي، إلى جانب العوامل التربوية والثقافية والدعوية وإنطلاقاً من هذا الموقف الذي أعطى الإذن بشرعية النظام وتجسيده ضمناً برغبة الحركة في العمل بقوانين النظام، والتحرك عبر مؤسساته وأجهزته، فحركة التوحيد والإصلاح تقرر بالمشروعية الدينية والدستورية للنظام الملكي وتعدّها "مكسباً" قيضه الله للحركة الإسلامية في المغرب". فالمرجعية الفكرية والأيدولوجية التي يتبناها التيار الإسلامي الإصلاحي تؤطر بجلاء الموقف الإيجابي من المشاركة في إطار رؤية واقعية تستند إلى فكر سياسي معتدل مدرك بحقيقة إشكالية السلطة، دون إغفال المكانة الاجتماعية للعديد من رموزها وقيادتها، التي لا يسعها إلا أن تشجع على موقف المشاركة والدفع به إلى الأمام في إطار نهج التيار الإسلامي المعتدل والشرعية التي يمثلها في البحث عن مواقع سياسية اجتماعية ظلت مبعدة عنها في ظل نظام سياسي يراقب ويوجه اللعبة السياسية، حتى الانتخابات التشريعية في عام ١٩٩٧، التي سمح بإدماج التيار الإسلامي المعتدل و الإصلاحي داخل العمل، رغبة في إحداث تجديد وإصلاح في هيكليّة النظام المغربي^(١٨).

أما فيما يتعلق بحزب العدالة والتنمية الذي تأسس في العام ١٩٦٧ ونشأ في كنف "جمعية الشبيبة الإسلامية" الحركة الأم، وهو التنظيم الذي شكل المرحلة الراديكالية الصدامية تجاه السلطة السياسية، قبل عملية الإدماج في الحقل السياسي. إذن تاريخ العلاقة بين حزب العدالة والتنمية والسلطة السياسية، لم يرقم في البداية على التوافق والاندماج في العملية السياسية، بل كانت تقوم على فكر إقصائي يرمي إلى الانقلاب على السلطة

السياسية ويشكك في الشرعية الدينية للمؤسسة الملكية، نتج منه صدام بين الطرفين إنتهى بتفكيك الحركة. سميت هذه المرحلة الممتدة من ١٩٧٣ - ١٩٨٤ بالخيار الثوري الانقلابي، بينما في المرحلة اللاحقة بدأت مرحلة إصلاحية وفق منهج يفرض مقاربة شمولية للمجتمع. لذا فإن دخول التيار الإسلامي الإصلاحي إلى المعترك السياسي مع الاعتراف بشرعيته القانونية، خضع لمسار طويل من العوائق والمضايقات التي رافقها سلسلة مضايقات من الحكومة عبر وزارة الداخلية ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إلى أن تم الإعتراف بها في عام ١٩٩٢، الذي جاء ضمن سياسة السلطة بإدماج الحزب داخل الحقل السياسي الرسمي. وبهذا أنتقل الحزب من حقل المعارضة إلى حقل الاندماج مع النظام السياسي. وقد جاء بطلب التأسيس: "يعمل الحزب في إطار الملكية الدستورية والقوانين الجارية بها العمل في المملكة". وهذا تأكيد على الإعتراف بالملكية ونفي أي طروحات لمنافستها في الشرعية الدينية^(١٩).

دفعت التطورات الإيجابية التي شهدتها المغرب بداية التسعينيات حزب العدالة والتنمية إلى الإشتراك في الإنتخابات التشريعية، وهو دليل على التفاعل والتأثير في سياق الحياة السياسية لكن بعد أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ والتفجيرات التي وقعت في الدار البيضاء في ١٦ / مارس / ٢٠٠٣ توجهت الإتهامات بشكل غير مباشر لحزب العدالة والتنمية وتحمله مسؤولية تلك الأحداث^(٢٠). وذلك بسبب تأريخها الثوري والراديكالي ضد النظام الملكي.

٢- تيار المقاطعة : جماعة العدل والإحسان، حركة البديل الحضاري والحركة من أجل الأمة.

تعد حركة العدل والإحسان أقوى حركة سياسية إسلامية معارضة غير مرخصة في المغرب وأكثرها راديكالية وشعبية ، وجاء ظهورها نتاجاً للأزمة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي كان يمر بها المغرب، فضلاً عن تقصير النخب السياسية والقيادات العلمية التقليدية في التصدي للأزمة. وتعود بدايات نشأتها إلى عام ١٩٧٥، بعد أن تمكنت الحكومة المغربية من

القضاء على نشاط الجمعية الشبيبية الإسلامية. وكرد فعل لهذا الموقف انضم عدد كبير من أتباع الشبيبية الإسلامية في حينها إلى الحركة التي يتزعمها الشيخ عبد السلام ياسين ومع تصاعد نشاط الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي عام ١٩٧٩، قام الشيخ عبد السلام ياسين بممارسة نشاطه كداعية إسلامي مع ظهور العدد الأول من مجلة الجماعة، التي ترأس تحريرها التي شكلت في ما بعد النواة المركزية لحركة العدل والإحسان. أسهمت هذه المجلة كوسيلة إعلامية في أعدادها اللاحقة بتوضيح المنطلقات النظرية والفكرية^(٢١):

- أ- إحياء نظام الخلافة وإقامة الدولة الإسلامية.
 - ب- إدانة نظام الحكم القائم في المغرب دون إسقاط شرعيته الدينية.
 - ج- تفضيل التربية على العمل السياسي، والتمسك بالسلوك والمنهج الإسلامي، وتتميز بإتجاهها الروحي التربوي الشديد.
 - د- الدعوة إلى اعتماد إقتصاد إسلامي يركز على العدالة الاجتماعية: ((نريد إسلاماً لا ينسينا خبزاً وخبزاً لا ينسينا إسلامنا)).
 - و- دعوة العلماء الرسميين إلى فك الارتباط بالسلطة من خلال الجهر بالحق ونبذ حياة الترف.
 - هـ- رفض العنف والاعتقال السياسي والسرية، وعدم الرضا بانصاف الحلول.
 - م- المطالبة بحل الأحزاب السياسية، إلا أنه غير الرأي في ما بعد على شرط أن توقع الأحزاب ميثاقاً إسلامياً.
 - ك- المطالبة بالعمل في ظل حكم العاهل المغربي كأمر المؤمنين على شرط ألا تتحول حركة العدل والإحسان إلى حزب سياسي، وإنما تبقى كجمعية تربوية تشكل معارضة سياسية شعبية خارج النسق السياسي الرسمي.
- أما رؤية الحركة للنظام الملكي، فأنها ترى ان النظام يستولي على جميع السلطات، وان مراكز القرار الحقيقية بيد فئة تتمثل في الملك ونخبة تجتمع حوله، ولا يبقى للوزراء والبرلمانيين إلا تنفيذ التعليمات. هذا الموقف

الرافض المشاركة هو ليس الموقف النهائي للحركة، إذ أنها لا ترفض المشاركة من الناحية المبدئية، لكن رفضها يوجه إلى شكل المشاركة التي يسمح بها النظام، فحركة العدل والإحسان ترفض العمل ضمن شرعية قانونية مشروطة. لذلك، فهي تشكك دائماً في الانتخابات ونتائجها التي جرت أو ستجري، وهي في نظرها انتخابات غير حقيقية. وإزاء ذلك، يمكن القول أن أبرز نتائج استمرارية رفض حركة العدل والإحسان المشاركة في الانتخابات هي الأسباب التالية^(٢٢):

- لم تستطع أن تؤثر في الصورة العامة للحركات الإسلامية المغربية، ولا سيما التي تميزت بالمشاركة في العملية السياسية .
- أسهمت بشكل أو بآخر في عزل الحركة، وتجاهل المؤسسة الملكية لآراء الحركة .
- توفر الفرصة للأحزاب السياسية الأخرى _التي ينتقد بعضها الحركة _ لان تسجل حضوراً ملموساً في الساحة السياسية والبرلمان، ولا سيما للأحزاب التي تتمتع بالرعاية الملكية، الأمر الذي ينعكس على إضعاف دور المعارضة في مجلس النواب ومجلس المستشارين .
- لم تتمكن من تغيير النظام الملكي أو إضعافه على الرغم من أنها شكلت على مدى أكثر من ثلاثة عقود من الزمان، وما زالت، تحدياً رئيسياً له وللنخب الحاكمة .

أما فيما يتعلق بحركة البديل الحضاري والحركة من أجل الأمة تقترب في أفكارها من جماعة العدل والإحسان، إلا أن تأثيرها على الساحة المغربية أقل من جماعة العدل والإحسان، التي طالما ظلت هذه الحركة المعارض الإسلامي الأبرز في الساحة المغربية .

ثانياً: سياسة النظام الحاكم في المغرب إزاء المعارضة الإسلامية

أدى تنامي نشاط الحركات الإسلامية في العالم منذ سبعينيات القرن العشرين، إلى ظهور غير مسبوق للحركات الإسلامية التي تطرح نفسها -

باسم الإسلام - على الساحة السياسية بديلا عن الطروحات الإيديولوجية الأخرى، بدعوى إخفاق تلك الطروحات في النهوض بأعباء التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، واحترام الحقوق السياسية، وبديلا أيضاً للأنظمة السياسية التي انهارت بعد موجة الحركات الاحتجاجية والثورات التي اندلعت في العام ٢٠١١، فكان من الطبيعي أن يكون النظام الحاكم في المغرب سريع التأثر بتلك التغييرات (والتي سنتناولها لاحقاً)، ونظراً لما يتميز به النظام الحاكم في المغرب من خصوصية حيث تتعايش ملكية وراثية ودستورية في ظل "إسلامية" النظام المغربي واحتكار رئيس الدولة الشرعية الدينية بكونه أميراً للمؤمنين، ثم في ارتباط الإسلام بمفهوم الوطنية خلال معركة التحرر الوطني من أجل الاستقلال. يترافق كل ذلك مع الخطاب الرسمي الذي كان يعد المغرب إلى عهد قريب بأنه محصن من أي مد إسلامي "لاسيما بعد صعود التيار الإسلامي الى سدة الحكم بعد التغييرات التي شهدتها المنطقة العربية مع نهاية عام ٢٠١٠ وبداية عام ٢٠١١" الذي يجتاح وبدرجات متفاوتة شمال إفريقيا^(٢٣)؛ ذلك لان الشرعية التي تستند عليها السلطة هي بالأساس شرعية دينية مما يجعلها بمنأى عن أي معارضة دينية. لكن في الحقيقة ان الوضعية التقليدية للنظام أسهمت الى حدا ما في انتشار تنظيمات وحركات إسلامية أصولية داخل المغرب^(٢٤). الا أنها بقيت خارج إطار العمل المسلح المنظم. وهذا ما أثبتته التجربة بعد موجة الحركة الاحتجاجية في عام ٢٠١١ مقارنة بتجارب أخرى بلدان عربية مجاورة "ليبيا، ومصر، والى حد ما تونس".

وعلى الرغم من مجموعة من الثوابت التي يفسر بها الشعب المغربي نظريته إلى الملكية، إلا إن الحركة الإسلامية ظهرت في المغرب -وان امتازت بعدم حدتها وشراستها كما هو الحال في الجزائر - وقد شكلت مصدر قلق للنظام السياسي، الذي دأب في إدارته للصراع السياسي مع الجماعات المضادة له، إلى إقامة منظومة سلوكية تحكمها آليات تتسم بازدواجية المعايير بين الإدماج والإقصاء؛ الإدماج تجاه المكونات التي تقبل بشروط

اللعبة السياسية وبشرعية النظام السياسي. والإقصاء تجاه القوى التي لا تقبل بقواعد اللعبة السياسية، وتتمرد على شرعية النظام السياسي، بل وتنافسها فيها. وفي مواجهته للمعارضة الإسلامية بشقيها الراديكالي "جماعة العدل والإحسان"، والمعتدل "حزب العدالة والتنمية"، مارس النظام السياسي ضغطاً كبيراً على هذين المكونين من خلال اعتماد آليات الإدماج والإقصاء، حتى يتمكن من تحجيم دورها في المشهد السياسي، وخصوصاً أنها تمثل المرجعية ذاتها التي تقوم عليها شرعية المؤسسة الملكية، مما أدى إلى إدماج حزب العدالة والتنمية بعد صيرورة من المراحل، خضعت عبرها نخبة لمجموعة من الاختبارات والتنازلات عن الفكر الراديكالي، كون أن مرجعيتهم التنظيمية ترجع إلى إحدى أكبر الجماعات معارضة للنظام القائم "الشبيبة الإسلامية"، بخلاف جماعة العدل والإحسان التي ظلت تعارض النظام في شرعيته، على الرغم أنها تعكس أيديولوجيته الدينية، بعدم الاعتراف بشرعية إمارة المؤمنين، والاعتماد على خطاب سياسي مناهض لسياسية النظام، ومعارض لها راديكالية. ولم تقتصر آلية الإقصاء على توظيف الآليات الإيديولوجية، بل تجاوزته إلى تسخير الآليات القمعية عبر محاصرة الجماعة لعدم شرعيتها، وحرمانها من الفضاءات العامة، حيث يمكن تصريف خطاباتها التعبوي. لذا فإن هذا التباين في توجه الجماعات الإسلامية، استدعى من النظام السياسي المغربي انتهاج استراتيجيتان: الأولى أقصائية تهميشية تجاه جماعة العدل والإحسان، والثانية إدماجية احتوائية تجاه حزب العدالة والتنمية^(٢٥).

ونتيجة للسياسة الاقصائية، فإن العلاقة بين حركة العدل والإحسان بالنظام الملكي متأزمة، وستظل تشكل إعاقة لعملية التحول الديمقراطي في المغرب. ما لم يحسم مشاركتها في العملية السياسية، على الرغم من موقفها الإيجابي من المسألة الديمقراطية والمشاركة، وبما أنها لم تشارك في العملية السياسية، لذلك يكون من الصعوبة بمكان إعطاء تصور عما سيكون عليه دورها في المستقبل. لكن ذلك لا يعني غيابها أو فشلها أو

ضعفها أو تجاهلها فهي تمتلك القدرة والتأثير في المجتمع المغربي، إذ لديها العشرات من الجمعيات التابعة لها، التي تقوم بهذا الدور، فضلا عن الثقل الذي تحظى به الحركة في الوسط النسوي، كما تمتلك الحركة في ظل الحظر عليها منابر إعلامية ومواقع الكترونية تسهم في إيصال صوتها إلى الشعب وإلى أنصارها. لذا فهي تبقى قوة مؤثرة يحسب لها حساب في المستقبل المنظور، وهو ما يدعو النظام السياسي المغربي إلى المبادرة إلى فك الاشتباك مع الحركة. وفي حال بقاء السياسة الحالية أو ازدياد حالة التضييق ضد الحركة، فإنه قد يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار. وهذا ما لا ينسجم مع المسار السياسي المغربي الذي وصل إلى مرحلة إنضاج فكرة التوافق، وفكرة التراضي، والتعاون على حد أدنى لتجنب المغرب الصراع^(٢٦) وذلك بعد إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة في عام ٢٠٠٤.

على الجانب الآخر، فقد استطاع النظام السياسي في جذب الإسلاميين المعتدلين، وكان من نتيجة إدماجهم اكتساب هذا التيار الشرعية المستمدة من معارضتهم للنظام وتعرضهم للتضييق، ما منحهم رأسمالا رمزياً لا يستهان به، وبذلك فإن قرار المشاركة يدخل في إطار إرجاع الثقة لشريحة من المواطنين المؤيدين لهذا التيار مع السلطة. ويحاول هذا التيار إقناع الجماهير بضرورة المشاركة وإرجاع المصادقية للسلطة والمؤسسات معاً، ويعد هذا في حد ذاته مشروعاً ومقوياً للسلطة التي تحتاج باستمرار إلى تيارات سياسية واجتماعية ترمم شرعيتها وتدعمها نتيجة للمشاكلات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي يعاني منها النظام^(٢٧). لذا فإن النظام السياسي بحاجة إلى إشراك أغلب أطراف اللون السياسي في المغرب للحفاظ على الشرعية الملكية فيها.

المطلب الثالث: التغييرات في المنطقة العربية وتأثيرها على النظام السياسي في المغرب.

بعد انطلاق الحركات الاحتجاجية في بعض البلدان العربية، كان من الطبيعي أن يتأثر المجتمع المغربي فيها، والذي يأتي في سياق الوضع المأزوم

للأحزاب السياسية ومحدودية حصيلة العمل الحكومي والبرلماني، والذي أتى في سياق التفاعل مع ما يحدث في المحيط الإقليمي ومواكبته لتلك الحركات الاحتجاجية، وتم الاعلان عن حركة ٢٠ فبراير ٢٠١١ التي انطلقت عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي. وحظي الاعلان عن تأسيس الحركة بدعم بعض النخب والاحزاب السياسية والهيئات النقابية والمدنية، لكن ساد طابع من الحذر والشك والتحفظ من قبل غالبية الاحزاب السياسية التي تشارك في الحكومة أو المعارضة مثل احزاب اليسار الديمقراطي وتنظيماتها وجمعياتها الموازية، وفصائل من "شبيبات" الاتحاد الاشتراكي والعدالة والتنمية ونقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وجماعة العدل والاحسان، وكان تبريرها لهذا الحذر أنها شكلا من التقليد لم يحدث في مناطق أخرى، وعدت أجندتها مجهولة وغامضة لكونها انطلقت من عالم افتراضي، وليس من داخل الحقل السياسي. فيما قابلتها النخب المختلفة ووسائل الاعلام بنوع من التجاهل^(٢٨).

اعلنت الحركة عن اطلاق المظاهرات في مختلف اقاليم ومدن المغرب، للمطالبة بمجموعة من التغيرات والاصلاحات الدستورية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي ركزت مطالبها في الاتي^(٢٩):

- ارساء نظام ملكية برلمانية تضمن سيادة الشعب من خلال هيئة برلمانية تمثيلية منتخبة، تنبثق عنها حكومة تصنع السياسة العامة للبلاد وتنفذها، مع الاقرار بفصل السلطات، واستقلال القضاء، ودعم الحريات العامة والفردية وصيانة حقوق الانسان.
- بناء اقتصاد وطني يسمح بإعادة توزيع الثروة في إطار العدالة الاجتماعية وصيانة كرامة المواطن.
- بلورة سياسة عامة في مجال(السكن، والصحة، والتعليم، والنقل والمواصلات، والاعلام الحر والمستقبل) والحد من غلاء المعيشة.
- سن قانون خاص باللغة الامازيغية الى جانب اللغة العربية.

- الحد من هيمنة المقربين من القصر على الشأن الاقتصادي والسياسي، ومواجهة سيطرة بعض العوائل النافذة على المناصب المهمة داخل مؤسسات الدولة.

- حل البرلمان بمجلسيه، وإقالة الحكومة وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين.

- تنفيذ توصيات هيئة الانصاف والمصالحة.

- تأسيس هيئة وطنية للتحقيق في جميع جرائم الفساد المالي والاداري، وتقديم المتهمين للمحاكمة العادلة، واتخاذ الاجراءات اللازمة لاسترداد الاموال المنهوبة.

- مراجعة قانون الاحزاب ومدونة الانتخابات، بالشكل الذي يوفر التنافس وتكافؤ الفرص بين مختلف الاحزاب، وتأسيس هيئة مستقلة خاصة بتنظيم عمل الانتخابات.

رد فعل النظام الحاكم أجزاء تلك الحركات الاحتجاجية -التي لم تكن ببعيدة عن الواقع السياسي المغربي- كان سريعاً؛ بسبب التغييرات في البلدان العربية، لاسيما المجاورة للمغرب عبر الاستجابة لبعض المطالب، بما يمكن الإشارة إليه بإجراءات استباقية لامتناس غضب الشارع، وشملت تعديل بعض مواد الدستور، وتقديم موعد الانتخابات البرلمانية التي تمت بشفافية، وبدرجة نزاهة عالية فأفرزت حكومة تنتمي الى تيار له شعبية في الشارع المغربي^(٣٠).

وهذه التطمينات جاءت على أثر الخطاب القصير والمكثف الذي ألقاه الملك محمد السادس في (٩/٩/٢٠١١) ذهب فيه مباشرة الى جوهر المطالب السياسية والدستورية، الذي كان ينتظره الجميع، وهو ما عد خطاباً استباقي حال دون تفجر الازمة السياسية التي تراكمت عواملها الدفينة خلال تجربة الانتقال الديمقراطي المنصرمة^(٣١). وإذا ما اردنا تفسير المحتوى الدقيق لخطاب الملك محمد السادس نرى أنه أكد على مجموعة من الثوابت التي تشكل مرجعاً راسخاً تحظى بأجماع وطني، وهي: "الاسلام دين الدولة، الضامنة لحرية ممارسة الشعائر الدينية، وإمارة المؤمنين، والنظام الملكي، والوحدة الوطنية

والترابية، والخيار الديمقراطي"، وحدد العاهل المغربي مرتكزات تعديله الدستوري في النقاط التالية^(٣٢):

(١) الترسخ الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة وفي صلبها الامازيغية؛ خشية المطالبة بالانفصال.

(٢) توسيع مجال الحريات الفردية والجماعية مع ضمان ممارستها.

(٣) تعزيز منظومة حقوق الانسان ودسترة التوصيات المهمة التي أصدرتها هيئة الانصاف والمصالحة.

(٤) دعم استقلالية القضاء، وتعزيز صلاحيات المجلس الدستوري.

(٥) توطيد مبدأ فصل السلطات وتوازنها، من خلال برلمان نابع من انتخابات حرة ونزيهة، يتبوأ في مجلس النواب مكانة الصدارة وحكومة منتخبة بانثاقها عن الارادة الشعبية المعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع على أن تحظى بأغلبية مجلس النواب، وتكريس تعيين الوزير الاول الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات مجلس النواب، وفقا للنتائج.

(٦) تعزيز الاليات الدستورية من خلال دعم وتقوية دو الاحزاب السياسية.

(٧) تفعيل الحياة العامة عبر ربط ممارسة السلطات والمسؤولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة.

هذه المرتكزات التي وضعها الملك كانت أحد الاسباب المهمة التي ساهمت في تراجع تلك الحركات الاحتجاجية، والسبب الآخر والمهم في عدم تفاعل الشارع المغربي معها ان الحركة لم تستطع تجاوز حدة التباين في سقف المطلب والاهداف، كذلك لم تستطع تجاوز طبيعة التباين بالتوجهات السياسية والفكرية، وهو ما ساهم في امتناع قطاعات وفئات مجتمعية وتنظيمات وتيارات سياسية من المشاركة بصفة دائمة، او المشاركة غير الفعالة في حركة ٢٠/شباط، رغم سخط العديد منها من الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وبررت العديد من فئات المجتمع والاحزاب السياسية

مثل احزاب العدالة والتنمية والاتحاد الاشتراكي والتقدم الاشتراكي، وهي الاحزاب التي امتازت بمطالبها بالإصلاح السياسي، عدم مشاركتها في تلك الاحتجاجات؛ الى اعتقادهم بوقوف جماعة العدل والاحسان الاسلامية وحزب النهج الديمقراطي الماركسي خلف حركة ٢٠/فبراير، وأنهم يستعملون الحركة وشبابها وسيلة لتصفية حسابهم مع النظام الحاكم^(٣٣). وهذا كان عامل مهم في انقضاء تلك الحركات الاحتجاجية وتراجعها.

وقد ركز الدستور الصادر في عام ٢٠١١، على أن النظام السياسي المغربي نظام ملكية برلمانية، يعين فيه الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي يفوز بانتخابات مجلس النواب، ويتطلب النسق الدستوري الجديد بيئة سياسية قادرة على استيعاب مختلف التركيبة الحزبية في الحكومة، الا أن الواقع الحكومي المغربي يمتاز بالاختلالات لغياب الوعي لدى الفاعلين السياسيين بأهمية الحكومة الحزبية. وهذا ما بدأ من خلال التذبذب الايديولوجي في التشكيلة الحكومية التي انبثقت عام ٢٠١٣، اذ أشرت على هيمنة النزعة البراغماتية في تدبيرها للسياسات العامة، وسيطرة النزعة الانتخابية على خطابها وقرارتها، بالشكل الذي يجعلها بعيدة عن نمط الحكومة الحزبية التي يؤسسها النص الدستوري^(٣٤). وهذا دليل على أن ما جرى من اصلاحات دستورية وسياسية لم تكن جذرية فهي عالجت جزء من اشكالية البنية الاساسية للنظام السياسي المغربي، لكنها لم تعالج جميع المشاكل، والخلل لا يتعلق بنظام الحكم فحسب، بل بالأحزاب السياسية المشاركة في الحكومة.

الخاتمة

يتضح لنا إن النظام السياسي في المغرب حاول تحديث المؤسسات الدستورية والسياسية، وهذا لن يتم دون تقليل الفجوة بين المعارضة باختلاف توجهاتها وأيديولوجيتها وبين المؤسسة الملكية، بالشروع بوضع مجموعة من آليات تضمن إصلاح النظام الاجتماعي والسياسي لتجاوز أخطاء الماضي التي رسخت في الذاكرة المغربية، ووضع بعض الأسس والآليات للانتقال نحو الديمقراطية. وهذا ما أعطى النظام المغربي ميزة تميزه عن باقي النظم الملكية العربية، إذ أعطى النظام المغربي مساحة للتفاوض بين الحكومة والمعارضة. هذا الحيز نجح في امتصاص نقمة المعارضة، وتجاوز أخطاء الماضي، عبر الشروع بإنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة.

هذا التوجه نحو الرغبة في الإصلاح والانتقال للديمقراطية كان بتأثير انتهاء الحرب الباردة وإفرازاتها، فضلا عن رغبة النظام السياسي المغربي في الانفتاح على المعارضة للمحافظة على أركان نظامه السياسي من أي عامل يهدد استقرار النظام الحاكم وسلطة الملك. ومن ثم جاءت تغييرات ما سمي "بالربيع العربي" لتشكل الضغط الأكبر على النظام الحاكم والتحدي الأكثر تأثيراً، وبوابة أمام ولوج المعارضة في العملية السياسية. واشد أنواع المعارضة تهديداً للنظام المغربي هي المعارضة الإسلامية، لاسيما مع وصول الإسلاميين في المرحلة الأولى من التغييرات العربية للسلطة، التي باتت تهدد أغلب أنظمة الدول العربية - لاسيما أنظمة الحكم التقليدية - وتحديداً بعد أقصائها لاحقاً عن السلطة وتحول العديد منها للعنف المسلح وامتداد هذا النشاط إلى بلدان مجاورة، وهذا تحديداً ما تخشاه المغرب. لكن في الحالة المغربية هنالك إمكانية لتحالف المعارضة الإسلامية "المعتدلة" مع الحكومة، وتحديدًا مع أسلوب الحكومة المغربية المهادن.

ونجحت الحكومة باحتواء الأزمة المرافقة للتغييرات السياسية في العديد من النظم العربية عبر احتواء المعارضة؛ وهي بهذا تكون قد ضمنت استقرارها السياسي ووحدتها الوطنية، فضلاً عن الحفاظ على النظام الملكي

الحاكم فيها. والدليل أن الحركات الاحتجاجية التي خرجت في ٢٠/شباط/٢٠١١ طالبت بالإصلاح ولم تطالب برحيل النظام، كما طالبت به جماهير عربية في دول أخرى. وهذا التغيرات العربية بدأت تشكل ناقوس خطر لأغلب النظم وتجعلها في دائرة الخطر للوهلة الاولى، وللأجل المحافظة على الإرث الملكي الذي وأن كان مترسخ في الذاكرة المغربية لكونه يمتد لقرون عديدة، بات من الضروري تحقيق العدالة الانتقالية التي شرعت بها الحكومة المغربية بعد تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة. لكن نقطة الحسم في رجحان كفة النظام الحاكم كان مع تصدع أغلب البلدان التي مرت بالتغيرات العربية وانتشار الفوضى والخراب واستشراء حالة عدم الاستقرار السياسي في أغلب تلك الدول.

الهوامش:

- ١- احمد يوسف احمد ، وآخرون ، كيف يصنع القرار في الانظمة العربية، دراسة حالة : الاردن -الجزائر -السعودية -السودان -سورية -العراق -الكويت -لبنان - مصر - المغرب اليمن - ، (تحرير) نيفين مسعد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٠، ص ٥٢٤-٥٢١.
- ٢- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٥، ص. ٢٩٧.
- ٣- المصدر نفسه، ص ٢٧٩.
- ٤- يُنظر :
- عبد الواحد بلقصري ، اشكالية الذاكرة السياسية والعدالة الانتقالية في المغرب ، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٦٢) ، السنة الحادية والثلاثون، بيروت، نيسان (أبريل) /٢٠٠٩، ص ٦٤-٦٩.
- ٥- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، مصدر سبق ذكره، ص. ٢٩٨.
- ٦- د.نغم محمد صالح، الحركات الإسلامية في المغرب العربي (المغرب-تونس-الجزائر) دورها السياسي في ظل التحولات الديمقراطية، دار الجنان، عمان، ٢٠١٠، ص ٢٨٤-٢٨٥.
- ٧- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٨.
- ٨- عبد الواحد بلقصري، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩-٧٠.
- ٩- امحمد مالكي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٣٤)، السنة التاسعة والعشرون، بيروت، كانون الأول /٢٠٠٦، ص ١٠٣-١٠٤.
- ١٠- المصدر نفسه، ص. ١٠٧.
- ١١- تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي لعام ٢٠٠٤، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٩.
- ١٢- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، مصدر سبق ذكره، ص. ٢٩٨.
- ١٣- المصدر نفسه، ص ٣٠٠.
- ١٤- رشيد مقتدر، المشاركة السياسية عند الاسلاميين الاصلاحيين المغاربة: مساهمة لدراسة وتقييم المسار السياسي للإسلاميين بالمغرب، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣١٤)، السنة السابعة والعشرون، بيروت، نيسان /٢٠٠٥، ص ٤٦.

١٥- عبد الحكيم بن شماس، مستقبل حركات الاسلام السياسي في المغرب، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٢٥)، السنة الثامنة والعشرون، بيروت، آذار/٢٠٠٦، ص٤١.

١٦- المصدر نفسه، ص٤١-٤٢.

١٧- رشيد مقتدر، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

١٨- المصدر نفسه، ص٥٢-٥٣، ص٦٠.

١٩- نقلاً عن: عبد الإله سطحي، الملكية والمعارضة الإسلامية: آليات الإدماج والإقصاء في النظام السياسي المغربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٧٤)، السنة الثانية والثلاثون، بيروت، كانون الأول، ٢٠٠٩، ص١٠٩، ص١١١.

٢٠- محمود صالح الكروي، الحركة الإسلامية في المغرب: النشأة، التطور، الآفاق، مجلة المستقبل العربي العدد (٣٤٣)، السنة الثلاثون، بيروت، ايلول/٢٠٠٧، ص٩٦-٩٧.

٢١- محمود صالح الكروي، المغرب و((حركة العدل والإحسان))...مرحلة فك الاشتباك؟، مجلة المستقبل العربي العدد (٣٥١)، السنة الحادية والثلاثون، بيروت، أيار/٢٠٠٨، ص٨٩-٩٠.

٢٢- المصدر نفسه، ص٩٥.

٢٣- محمود صالح الكروي، الحركة الإسلامية في المغرب...، مصدر سبق ذكره، ص٨٢-٨٣.

٢٤- د. نغم محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص١٠٧-١٠٨.

٢٥- عبد الإله سطحي، مصدر سبق ذكره، ص٩٩.

٢٦- محمود صالح الكروي، المغرب و((حركة العدل والاحسان...، ص٩٧-٩٨.

٢٧- رشيد مقتدر، مصدر سبق ذكره، ص٦٧-٦٨.

٢٨- د. ادريس لكريني، "محاسبة الديمقراطية": التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة ٢٠ فبراير في المغرب، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٤)، المجلد ٤٦، القاهرة، ابريل/٢٠١١، ص٩١.

٢٩- المصدر نفسه، ص٩١.

٣٠- مصطفى عمر التير، رهانات النخب السياسية والمجمع المدني في المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤١١)، السنة السادسة والثلاثون، بيروت، أيار/٢٠١٣، ص٥٨.

- ٣١- محمد الحبيب طالب، الثورة والتكيف الاستباقي (حالة المغرب)، من كتاب (الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق)، تحرير: عبد الاله بلقزي، يوسف الصواني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٥٦٠.
- ٣٢- نقلا عن: د. ادريس لكريني، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.
- ٣٣- توفيق عبد الصادق، حركة ٢٠ فبراير الاحتجاجية في المغرب: مكامن الاختلال وامكان النهوض، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٢٦)، السنة السابعة والثلاثون، بيروت، أب/٢٠١٤، ص ٧٩.
- ٣٤- محمد الرضواني، الحكومة التي تلتقط كل شيء: محاولة في توصيف الحكومة المغربية بعد دستور ٢٠١١، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (٤٣-٤٤)، بيروت، صيف-خريف/٢٠١٤، ص ص ١٠٣، ١٠٦.

المصادر:

❖ الكتب:

- ١- احمد يوسف احمد ، وآخرون ، كيف يصنع القرار في الانظمة العربية، دراسة حالة : الاردن -الجزائر -السعودية- السودان -سورية -العراق- الكويت -لبنان - مصر -المغرب اليمن- ، (تحرير) نيفين مسعد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٠.
- ٢- د.نغم محمد صالح، الحركات الإسلامية في المغرب العربي (المغرب-تونس- الجزائر) دورها السياسي في ظل التحولات الديمقراطية، دار الجنان، عمان، ٢٠١٠ .
- ٣- محمد الحبيب طالب، الثورة والتكيف الاستباقي (حالة المغرب)، من كتاب (الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق)، تحرير:عبد الاله بلقزيز، يوسف الصواني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢.

❖ الدوريات :

- ١- عبد الواحد بلقصري، اشكالية الذاكرة السياسية والعدالة الانتقالية في المغرب ، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٦٢) ، السنة الحادية والثلاثون، بيروت، نيسان (أبريل) ٢٠٠٩/.
- ٢- احمد مالكي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٣٤)، السنة التاسعة والعشرون، بيروت، كانون الأول / ٢٠٠٦.
- ٣- رشيد مقتدر، المشاركة السياسية عند الاسلاميين الاصلاحيين المغاربة: مساهمة لدراسة وتقييم المسار السياسي للاسلاميين بالمغرب، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣١٤)، السنة السابعة والعشرون، بيروت، نيسان / ٢٠٠٥.
- ٤- عبد الحكيم بن شماس، مستقبل حركات الاسلام السياسي في المغرب، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٢٥)، السنة الثامنة والعشرون ، بيروت ، آذار/ ٢٠٠٦.
- ٥- عبد الآله سطي، الملكية والمعارضة الإسلامية: آليات الإدماج والإقصاء في النظام السياسي المغربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٧٤) ، السنة الثانية والثلاثون، بيروت، كانون الأول ، ٢٠٠٩.
- ٦- محمود صالح الكروي، الحركة الاسلامية في المغرب : النشأة ، التطور ، الآفاق ، مجلة المستقبل العربي العدد (٣٤٣) ، السنة الثلاثون ، بيروت ، ايلول / ٢٠٠٧.

- ٧- محمود صالح الكروي، المغرب و((حركة العدل والإحسان))...مرحلة فك الإشتباك ؟
، مجلة المستقبل العربي العدد (٣٥١) ، السنة الحادية والثلاثون ، بيروت ، أيار
/٢٠٠٨.
- ٨- د.ادريس لكريني، "محاسبة الديمقراطية": التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة ٢٠
فبراير في المغرب، مجلة السياسة الدولية ، العدد(١٨٤)، المجلد ٤٦، القاهرة،
ابريل/٢٠١١.
- ٩- مصطفى عمر التير ، رهانات النخب السياسية والمجمع المدني في المغرب العربي،
مجلة المستقبل العربي، العدد(٤١١)، السنة السادسة والثلاثون، بيروت،
أيار/٢٠١٣.
- ١٠- توفيق عبد الصادق، حركة ٢٠ فبراير الاحتجاجية في المغرب: مكامن الاختلال
وامكان النهوض، مجلة المستقبل العربي، العدد(٤٢٦)، السنة السابعة والثلاثون،
بيروت،أب/٢٠١٤.

❖ التقارير:

- ١- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،
القاهرة ، ٢٠٠٥.
- ٢- تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي لعام ٢٠٠٤ ، مركز ابن
خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة، ٢٠٠٥.